الصناعات الزراعية فى مصر

للأستاذ حسين عارف

أستاذ الصناعات الزراعية بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول

« بدأت مجلة الفلاحة فى هذا العام عهداً علميا جديدا فى خدمة سكان هذا الوادى المبارك ، ولقد شرفتنى إدارة التحرير فاسندت إلى شخصى الضعيف مهمة الاشراف على هذا الباب ، وهى مهمة عسيرة أرجو الله تعالى إزاءها السداد والعون والتوفيق ، وسأتناول فى المقال التالى المركز الحالى للصناعات الزراعية فى البلاد وما أفادته فى الماضى والسبيل إلى النهوض بها »

لعل أهم الصناعات الزراعية فى مصر هو الجزء الريفى منها . وكانت الحاجة اليها هى العامل الأول فى قيامها خصوصاً فى وقت انعدم فيه التبادل التجارى وساد فيه مبدأ الاستكفاء الذاتى ، وقد امتازت هذه الصناعات بالطابع القومى ، بل بطابع البيئة الريفية المنتجة لها ذاتها ، وأعدت على حالة بدائية ، روعى فى إنتاجها الرخص ، حتى تناسب قوة الشراء الضعيفة لدى غالبية المستهلكين المحليين ، وهذا النوع من الصناعات قديم العهد بمصر ، توارثته العهود المتتالية على صور وأشكال متباينة ، ولكنه احتفظ دائما بجمود الصناعة ورخص السعر . ولا شك أن هذه الصناعات ليست فى الواقع سوى مرآة انعكست على لوحتها صورة حقيقية لطبيعة الإنتاج الزراعى والحالة الاجتماعية والمستوى الاقتصادى بالبلاد ، ولقد كان للتوسع الكبير فى زراعة القطن بالبلاد ، وترك أسواقنا مفتوحة للمنتجات الأجنبية أثر عظيم على مركز كثير من هذه الصناعات الصغيرة حتى أدى إلى وأدها إزاء المنافسة الشديدة ، ولم تحتفظ البلاد بعد ذلك إلا بجزء بسيط منها لم تجرفه الواردات الأجنبية لعوامل اقتصادية واجتماعية بحتة .

ولقد بذلت فى السنين الأخيرة جهود مختلفة لتحسين هذه الصناعات وتهذيب طرقها ، أو للتوسع فى بعض أنواعها . وكان الدافع الأول لهذه الرغبة هو رفع مستوى المعيشة فى البلاد وتشغيل الفلاح وقت الفراغ الذى يصل فى بعض المناطق الزراعية إلى نحو ثلثى عام .

وبذل هذه الجهود واجب قومى يجب على البلاد الأخذ بتنميتها فإن كل تحسين فى مستوى المعيشة يؤدى إلى رفع المستوى الاجتماعى ويخفف من الفاقة التى يعانيها السواد الأعظم من السكان . ولا شك أن التحسن التدريجى فى مستوى المعيشة لهذه الطبقات يؤدى إلى تحول تدريجى فى طريقة الإنتاج ذاتها ورفع القيمة التجارية للمنتجات .

ولا تزال الصناعات الزراعية فى مصر غير معروفة بالمعنى الاقتصـــادى الفنى الصحيح ،وهى تطلق عادة على منتجات الفاكهة والخضراوات،وهى جزء مما تشمله . ولا توجد فى مصر فى الوقت الحاضر سوى بعض صناعات زراعية صغيرة لا ترتكز على أسس قويمة من الوجهات الصحية أو الفنية .

ويبين الجدول التالى أنواع هذه الصناعات وعدد مصانعها وسعة إنتاجها مقدرة بالتقريب على أساس إحصائيات عام ١٩٤٥ :

الرقم	اسم الصناعة	عدد المصانع	رأس المال بالجنيه المصرى	السعة الإنتاجية بالطن
١	الخل	١	٥ر٠٠٠	١٠٠
٢	الأشربة السكرية	٢٠	٢٠ر٠٠٠	١٠ر٥٠٠
٣	المربيات	١٠	٣٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
٤	تجفيف البلح	٧٦٠	٥٠ر٠٠٠	١١ر٥٠٠
٥	الأسماك المحفوظة	٢	٥٠ر٠٠٠	٢٠٠
٦	العسل الاسود	٣٦٠	٦٠ر٠٠٠	٧٥ر٥٠٠
٧	المياه الغازية	٦٠	١٢٠ر٠٠٠	١٥ر٥٠٠
٨	البسكويت	١٥	١٢٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
٩	الأسماك المملحة	١٦٠	١٤٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
١٠	اللحوم المجففة «المحفوظة»	٣٠	١٥٠ر٠٠٠	٦ر٥٠٠
١١	تجفيف البصل	٧	٢٠٠ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠
١٢	التخليل	٥٠	١٥٠ر٠٠٠	٣٠ر٥٠٠
١٣	الحلوى الطحينية	٣٠	١٥٠ر٠٠٠	٣٠ر٥٠٠
١٤	النشا والجلوكوز	١٥	٢٠٠ر٠٠٠	١٥ر٥٠٠
١٥	الخضراوات المحفوظة	١٠	٢٥٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
١٦	العجائن الغذائية	٢٥	٢٥٠ر٠٠٠	٩ر٥٠٠
١٧	الحلوى والشيكولاتة	٥٠	٥٠٠ر٠٠٠	٤٥ر٥٠٠
١٨	الثلاجات	٢٠	٥٠٠ر٠٠٠	٣٠ر٥٠٠ متراً
١٩	الألبان ومنتجاتها	٥١٠	٦٠٠ر٠٠٠	٤١٠ر٠٠٠
٢٠	الطحن	٢ر٠٦٠	٢ر١٥٠ر٠٠٠	٣ر٢٠٠ر٠٠٠
٢١	الزيوت	١٥٥	٣ر٦٥٠ر٠٠٠	٦٠٥ر٠٠٠
٢٢	السكر وتكريره	٦	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٥٥ر٠٠٠
٢٣	مضارب الأرز	٢٦٠	١ر٥٥٠ر٠٠٠	٣٥٥ر٠٠٠

وقد قامت هذه الصناعات لسد حاجة البلاد من المنتجات المختلفة التى كانت تستورد وتبلغ قيمتها فى الأوقات العادية نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية . غير أن هذه الصناعة المبتدئة فى البلاد لا تزال فى حاجة كبيرة إلى التوجيه الإقتصادى السليم . فإن قصر مجهودها الصناعى على كفاية الحاجة المحلية للبلاد مضر بمستقبل هذه الصناعة ومعوق لكل ما يرجى من وراء ازدهارها بالبلاد وجعلها ركناً هاما من أركان الثروة القومية .

ولا شك أن المرحلة الجديدة لهذه الصناعات تتطلب منا جهوداً كبيرة لكى نجعل منها أصلا يخضع له الانتاج الزراعى ذاته بدل أن يستمر فرعا يخضع لذلك الإنتاج . ألم نخضع الاقتصاد المصرى للقطن ؟. لقد عرفت البلاد من وراء ذلك نظاما قطنياقويا فى جميع نواحى الإنتاج والتجهيز والتسويق والمراقبة ، ولقد أفادنا هذا النظام سنين طويلة رغم الأزمات الاقتصادية العارضة فصمد اقتصادنا فى جميع العهود تقريباً .

ولسنا نطالب بتطبيق هذا النظام بشكله الواسع بالنسبة للصناعات الزراعية ، بل نطمع فى تطبيقه فى حدود ضيقة وعلى أسس مماثلة . ولسنا فى هذا القول بمبتكرين بل هى الحقيقة ننقلها للقراء عن البلدان التى سبقتنا فى هذا المضمار وتمكنت من تحقيق الأغراض المنشودة من هذه الصناعات .

إن الغرض الرئيسى من قيام الصناعات الزراعية هو تنظيم الاقتصاد القومى بالبلاد وزيادة مواردها المالية بما تصدره من منتجات إلى الخارج ، وما دام هدفنا فى النهاية هو السوق الخارجى كما هو شأننا فى القطن فإن واجبنا يقضى باقامتها على أسس سياسة زراعية ثابتة مدعمة بالقوى العلمية والصناعية والاقتصادية فى البلاد .

ألسنا نشكو من ضيق أراضينا بالسكان وتدهور مستوى المعيشة ؟ لقد تعودنا منذ سنين طويلة نظاما زراعياً بسيطاً أفادنا فى الماضى بعض الشىء ولكنه لم يعد يصلح لنا فى الوقت الحاضر . وليس من علاج لهذه الحالة غير تحولنا إلى النظام الزراعى المركب الذى يتطلب ثقافة زراعية خاصة تصلح للتحكم فى طرق الانتاج المختلفة وتتناول طرق تصريف المحصولات الزراعية بما فى ذلك الإعداد والتحويل فضلا عن تثبيت الأسعار على أساس مقاييس موحدة للمعاملات التجارية .

لقد اعتمدت مصر على القطن فاستفادت مالياً ، فهل لنا أن نحاول زيادة قيمة الإنتاج الزراعى من مساحة أراضينا الضيقة بأخذنا بنظام الزراعة المركبة فى حدود

ضيقة ولو فى بداية العمل على الأقل ؟ إن مصر يمكن أن تستفيد من زراعة البصل وتصديره طازجا أو مجففاً ، والتوسع فى زراعة الطماطم وتصديرها مركزة إلى الخارج بكميات كبيرة ، وتصدير الخضراوات الطازجة إلى الخارج وغير ذلك من الصناعات فإذا قال قائل إننا حاولنا ذلك فلم نصل إلى الوضع المنشود ، فالجواب أن النظام الذى أقمناه لهذه الصناعات عندما فكرنا فى كفاية حاجتنا المحلية من المنتجات الاجنبية باستغلال خاماتنا الطازجة لمثل هذا الغرض الجديد كان نظاما فاسداً ، وأقرب دليل على ذلك محاولتنا إنجاح تصدير البرتقال من مصر بالرغم من اختلاف الأسس التى وضعت لزراعة الفاكهة وإكثارها بالبلاد وبعدها عن الأسس التى تتطلبها صناعة التصدير ذاتها ، فالمنافسة فى الاسواق الأجنبية شديدة تتطلب إقامة مثل هذه الصناعات على أساس نظام صناعى شامل ، ولعل نجاح شركات غزل بنك مصر وما أدته للبلاد ومقارنتها بالمصانع الصغيرة التى كانت قائمة قبل إنشائها ، وشركة كوكا ـ كولا ومقارنتها بمصانع المياه الغازية الأخرى التى تضاءلت أمامها من أقوى ماندعم به رأينا .

فالإنتاج الكبير يحمل فى كيانه نظاما اقتصاديا يختلف اختلافاً كلياً عن النظام الذى يقوم عليه الإنتاج الصغير ، والمصانع العالمية التى تحفظ الأغذية هى مصانع كبيرة تنتج الآلاف والملايين من الوحدات المصنوعة فى اليوم الواحد ، وبمثل ذلك النظام تتوافر أسباب التجانس فى الانتاج والمراقبة ثم الرخص النسبى على أساس الوحدة الواحدة .

ولا شك أن هناك عقبات كثيرة لاتزال فى سبيلنا . وهى عقبات يتعذر تذليلها بالمجهود الحكومى وحده ، وتتطلب جهود شركات مالية كبيرة . وجهود مثل هذه الشركات لا تقتصر على الوجهة الصناعية فحسب ، بل تتعداها إلى الوجهتين العلمية والفنية من حيث إنشاء معامل للبحث العلمى الدقيق ولعل ، أهمها هو ما يتصل بأصول التغذية .

إن العالم يتطور بسرعة ، وقد أصبحت البلدان الصناعية تعتمد على الغذاء المحفوظ اعتمادا كبيرا لسد حاجتها من الطعام ، وصار لعلم التغذية شأن كبير فى مصير البلدان وهو علم قديم بتاريخه حديث بأبحاثه . ولقد عرف الفلاح منذ القدم أثر الارض فى تغذية نباتاته ، ولكننا لم نعرف إلا منذ فترة قصيرة أهميتها أيضاً فى غذاء الحيوان والإنسان . فقد وضع « Jrémaux » فى عام ١٨٦٦ نظريته المعروفة فى علاقة الارض

بأوجه الاختلاف بين الأمم ،وستوحى هذه النظرية أيضاً فى المستقبل القريب بالأثر الذى للأرض فى صفات عناصر الأمة الواحدة . ولقد حدا ذلك بالإنسان إلى العناية بالأغذية وموضوع التغذية . وعنيت عصبة الأمم القديمة بالتغذية فى مؤتمرات عدة عقدت فى المدة الواقعة ما بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٩ وكانت عناية الأمم بهـذا الموضوع الحيوى بدء مرحلة جديدة فى التاريخ ، وكانت آخر مظاهر هـذه العناية قرارات مؤتمر الامم المتحدة الذي عقد فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٣ .

ومما تقدم نجد أن نجاح الصناعات الغذائية فى الأسواق الاجنبية يتوقف دائماً على مدى توفر العناصر الغذائية فى تلك المنتجات . فقد مضى الزمن الذى كان يأكل فيه الإنسان لإشباع بطنه ،وأصبح الفرد العادى فى كثير من البلدان الأجنبية يدرك فائدة علم التغذية ويفهم حاجات جسمه من مختلف العناصر ،متمشياً مع ماتكشفه له أبحاث العلم . وغدت مهمة الصناعات إمداد الافراد بالعناصر محتفظة بكافة مواد طاقتها الغذائية .

هـذا هو مركز صناعتنا الزراعية باختصار ، ونرجو أن نتخذ من خبرتنا القصيرة الماضية سبيلا إلى النهوض بها .